

أثر الودائع على الأداء المالي في المصارف الإسلامية الأردنية

(وفق تحليل STATA)

The Impact of Deposits on Jordanian Islamic Banks

according to analysis STATA

إعداد

عمار عبدالله عوده الكبيسي

AMMAR ABDULLAH OUDAH AL-KUBAISI

الملخص

هدفت الدراسة تحديد أثر الودائع على الأداء المالي في المصارف الإسلامية الأردنية، وقد شملت عينة الدراسة (3) مصارف اسلامية أردنية (مسحاً شاملاً)، عن نهاية 2018 وأجريت الدراسة للفترة (2011-2018). وتم استخدام STATA في التحليل الاحصائي على كل من ودائع الأفراد وودائع الشركات والمؤسسات كمتغير مستقل، وقياس أثرهما على كل من العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) كمقاييس للأداء المالي. وبعد تحليل البيانات المتعلقة بالمتغيرات المستقلة والتابعة، توصلت الدراسة الى نتائج أهمها وجود أثر سلبي ذو دلالة احصائية لودائع (الأفراد) على كلٍ من العائد على الأصول، بينما كان هناك أثر إيجابي العائد على حقوق الملكية. ، وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لودائع الشركات والمؤسسات على كلٍ من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية. حيث كانت العلاقة طردية فيما بينهما. وبناءً على النتائج توصي الدراسة المصارف الاسلامية بإعطاء المزيد من الاهتمام حول جذب المزيد من ودائع الشركات والمؤسسات من خلال مثل استحداث أنواع جديدة من الودائع وتقديم خدمات تفضيلية للعملاء لما لها من أثر إيجابي في زيادة هذه الودائع حيث أن زيادتها تتعكس بصورة إيجابية على الأداء المصرفي. ويوصي الباحث أيضاً المصارف الإسلامية الأردنية بإجراء البحوث والدراسات لمعرفة ما هي الأسباب وراء الآثار السلبية لودائع (الأفراد) على المالي ومحاولة لاستقطاب المزيد منها. كما ويوصي الباحثين أيضاً بإجراء المزيد من البحوث والدراسات حول هذا الموضوع للوقوف على الأسباب ، والوقوف ايضاً على العوامل والأسباب التي تؤدي إلى ترفع الأداء المالي ودعمه.

Abstract

The study aimed was to determine The Impact of Deposits on Jordanian Islamic Banks Financial Performance. The study sample included (3) Jordanian Islamic banks (comprehensive survey), for the end of 2018 and the study was conducted for the period 2011-2018. Stata and Gretle were used in the statistical analysis of both individual and corporate deposits as an independent variable, and their impact on the Return on Assets (ROA) and Return on Equity (ROE) was measured as measures of financial performance. After analyzing the data related to independent and dependent variables, the study reached results, the most important of which is the presence of a negative impact with statistically significant deposits (individuals) on both return on assets, while there was a positive impact on return on equity. The presence of a positive, statistically significant effect of corporate and institutional deposits on both return on assets and return on equity. Where the relationship was direct between them. Based on the results, the researcher recommends Islamic banks to give more attention to attracting more deposits of companies and institutions through such as introducing new types of deposits and providing preferential services to customers because of their positive impact in increasing these deposits as their increase is reflected positively on the bank's performance. The researcher also recommends Jordanian Islamic banks to conduct research and studies to find out what are the reasons behind the negative effects of deposits (individuals) on the financial and an attempt to attract more of them. The researchers also recommend conducting more research and studies on this topic to find out the causes, and also to identify the factors and causes that lead to higher financial performance and support.

- المقدمة

في عالم مالي مليء بالتغيرات والتطورات والمستجدات، ظهر تنافس شديد ضمن سوق الصناعة المصرفية الإسلامية، فقد شهدت نموًا وتطورًا هائلًا على الصعيدين المحلي والدولي، وقدمت حلاً استراتيجيًا منافسًا سابقًا لأدوات الصيرفة التقليدية القائمة على أساس سعر الفائدة (الربا)، ويقوم المصرف الإسلامي بقبول الودائع لا على أساس أنها قرض مضمون وبفائدة مقطوعة ومحددة مسبقًا، وإنما يقبلها على أساس أنها مضاربة تخضع للربح أو الخسارة. فتتحقق الأرباح ناتج عن عمليات المتاجرة والاستثمارات الأخرى التي يدخلها المصرف وتوزع بين المصرف وبين المودعين فما يحصل عليه المودع يكون ربحًا استحققه عند ظهور الأرباح في نهاية السنة المالية، وظهر ذلك جليًا في العقد المنصرم لما حمله من تداعيات واضطرابات متمثلة بالأزمة المالية العالمية التي أدت إلى إفلاس العديد من المصارف التقليدية في العالم، ولما كان الأمر كذلك، فقد قامت أغلب بلدان العالم على إحلال الصيرفة الإسلامية في عملياتها التشغيلية والتمويلية، مما دفع بالمودعين وأصحاب الحسابات للجوء نحو المصارف الإسلامية التي تتعامل وفق عقد المضاربة المطلقة أو المقيدة الذي ينظم العلاقة بين هؤلاء المستثمرين (المودعين) والمصرف الإسلامي.

ومما لاشك فيه؛ أن هناك متسعًا ضمن منظومة الاقتصاد الإسلامي المعاصر للبحث عن العلاقات التي توفر حلولًا منطقيةً ومقبولةً من شأنها تحقيق العدالة بين المودعين الراغبين في استثمار أموالهم، والمساهمين الساعين إلى تعظيم ثروتهم بزيادة نصيب أسهمهم من الأرباح المحققة، أن أثر الودائع ينعكس على العديد من المؤشرات، في مقدمتها الأداء المالي للمصرف، حيث تحرص المصارف على الالتزام باتباع سياسة واضحة بخصوص جذب الودائع لتميتها وزيادة قيمتها، لكونها تؤثر على قدرة أرباح المصارف، وبالتالي على نتائج الأداء المالي لها، وذلك بالاستناد إلى المؤشرات المالية ذات العلاقة وهي العائد على حقوق الملكية، العائد على الأصول، حيث يشمل مجتمع الدراسة من جميع المصارف الإسلامية الأردنية والمدرجة في بورصة عمان للأوراق، لذلك ستحاول الدراسة معرفة أثر الودائع على الأداء المالي للمصارف الإسلامية الأردنية.

مشكلة الدراسة

تتبع مشكلة الدراسة في أن عدم استقرار الودائع المصرفية يؤثر بصورة سلبية على استثمارات المصارف الإسلامية، وعلى أدائها المالي مُمثلًا بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية. لذلك لابد من إيجاد تأثير الودائع المصرفية وإيجاد مؤشرات يمكن من خلالها أن تصبح الودائع المصرفية في زيادة مستمرة حتى تتمكن المصارف من القيام بدورها في النشاط الاقتصادي. لذلك فإن الغرض من الدراسة هو تحديد أثر الودائع على الأداء المالي في المصارف الإسلامية الأردنية، للمدة (2011-2018).

عناصر مشكلة الدراسة (أسئلة الدراسة: Research Questions)

ستحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

- السؤال الرئيس: هل يوجد أثر للودائع (ودائع الأفراد وودائع الشركات والمؤسسات) على الأداء المالي للمصارف الإسلامية الأردنية بمؤشراتها (العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية).
وينبثق عن هذا السؤال من الأسئلة الفرعية الآتية:
- السؤال الفرعي الأول: هل يوجد أثر لودائع (الأفراد وودائع الشركات والمؤسسات) على العائد على الأصول في المصارف الإسلامية الأردنية بوجود المتغيرات الضابطة؟
- السؤال الفرعي الثاني: هل يوجد أثر لودائع (الأفراد وودائع الشركات والمؤسسات) على العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية الأردنية بوجود المتغيرات الضابطة (حجم المصرف، توزيعات الأرباح)؟

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من جانبين، هما:

أولاً: الأهمية النظرية: تبرز الأهمية النظرية للدراسة الحالية عبر مراجعة واستعراض بعض الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع وتعريف المهتمين في حقل المصارف الإسلامية بموضوع الدراسة ومحاولة البحث عن آلية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تعنى بالعلاقة بين العملاء والمصرف وتحقيق العدالة بين الطرفين اللذان يعتبران نواة العمل الإسلامي. كما أنها محاولة لرفد البحوث والدراسات السابقة لتساهم نظرياً في تقييم الأداء المالي للمصارف ومدى تأثيرها بودائع العملاء أفراداً ومؤسسات.

ثانياً: الأهمية العملية: تنبثق أهمية هذه الدراسة العملية من خلال لفت نظر القائمين على إدارات المصارف الإسلامية الأردنية إلى أهمية الإلمام بالجهاز المصرفي من أجل قبول الودائع المصرفية وإعادة استثمارها وتحقيق هدف وزيادة وتنمية الودائع داخل الجهاز المصرفي، واتباع أسلوب تمويلي يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية، من شأنه إعطاء الفرصة الكافية للراغبين في الاستثمار والباحثين عن تنمية الأموال وتوظيفها وجني الأرباح المرجوة منها، وتلك الأهداف تتبلور في إطار خدمة المتعاملين في تحقيق أهدافهم، وفي الوقت نفسه تحقيق الربحية المقبولة في المصارف الإسلامية الأردنية، ومن جدير بالذكر، أن هذه الدراسة قد تحمل بين طياتها أهمية عند النظر من خلال النتائج التي نحصل عليها بعد جمع البيانات وتحليلها، سيتم تقديمها من خلال النتائج والتوصيات، حيث يتمنى الباحث الاستفادة من النتائج والتوصيات للمصارف التي شملتها الدراسة.

فرضيات الدراسة

بناءً على مشكلة الدراسة تم صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

H1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) لودائع العملاء (الأفراد، الشركات والمؤسسات) على أداء المصارف الإسلامية الأردنية (العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية).

وتتبع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

OH 1-1 لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha=0.05$) لودائع الأفراد وودائع الشركات والمؤسسات على العائد على الأصول في المصارف الإسلامية الأردنية بوجود المتغيرات الضابطة.

OH 1-2 لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha=0.05$) لودائع الأفراد وودائع الشركات والمؤسسات على العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية الأردنية بوجود المتغيرات الضابطة.

- التعريفات الإجرائية:

اشتملت هذه الدراسة على عدد من المتغيرات، وفيما يلي توضيح لهذه المتغيرات:

- الوديعة: هي النقود التي يعهد بها العملاء إلى المصرف سواء أكان مصرفاً إسلامياً أو تجارياً، على أن يقوم المصرف بالتعهد برد النقود أو رد مبلغ مساوي لها عند طلبها أو وفق الشروط المتفق عليها مع المودعين عيسى، (2004)، وسيتم قياسها من خلال الأنواع التالية:

- ودائع الأفراد: هي النقود التي يتم إيداعها في المصارف من قبل الأفراد الذين لديهم فوائض نقدية، والدخل لديهم أكبر من الإنفاق، والذين يتقاضون دخلاً ثابتاً، ويتولى كل فرد إدارة حسابه بنفسه. وسيتم قياسها عن طريق القوائم المالية للمصارف الإسلامية.

- ودائع الشركات والمؤسسات: هي الأموال النقدية التي يتم إيداعها في المصارف الإسلامية من قبل جهات معنوية ويتم إدارة الحساب من قبل أفراد مخولين من تلك الجهة. وسيتم قياسها من خلال القوائم المالية للمصارف الإسلامية.

- الأداء المالي: هو عملية إدارية يعمل على مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المختارة أو المنتخبة بما يقابلها من مؤشرات مستهدفة، أو بتلك التي تعكس نتائج الأداء خلال مدد سابقة، أو بالمؤشرات المستنبط معدلاتها وفقاً لمتوسط نتائج مجموعة من الوحدات الاقتصادية مع مراعاة تقارب حجوم هذه الوحدات، (فهد، 2009:27)، كما تعد هذه العملية أساس إعادة النظر بالأهداف والمؤشرات والمعايير التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية. وسيتم قياسها من خلال المؤشرين التاليين:

- العائد على الأصول: يقيس معدل العائد على الأصول صافي الربح المحقق على الأصول المستثمرة في المصرف. وهو يبين مقدار الربح الذي تحققه المصارف الإسلامية على كل دينار من أصولها، وهو بالتالي يعد مؤشراً مهماً للكفاءة في المصرف. ويبين هذا المقياس مدى فعالية إدارة أصول المصرف لتحقيق أرباح وسيتم قياسه من خلال المعادلة التالية Golin، (2001):

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

- العائد على حقوق الملكية: يشير هذا المقياس إلى صافي الربح المحقق على أموال المساهمين في المصرف الإسلامي، ويبين مدى فعالية المصرف في استخدام أموال المستثمرين فيه. ويتم احتسابه من خلال المعادلة التالية Elyor، (2009):

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الأرباح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي حقوق المساهمين}}$$

- حجم المصرف: هو عبارة عن انتشار المصرف وقياس الاسم التجاري وشهرته ورأس المال وسيولة المصرف والوضع المالي وكذلك حجم استثمار المصرف، يعتبر أحد المتغيرات لتحديد الأداء المالي للمصرف، وذلك بغرض التأكد مما إذا كان لاقتصاديات الحجم أثر في أداء المصارف، ويقاس باللوغاريتم الطبيعي لمجموع الأصول (2019)، (Alfaro).

- توزيعات الأرباح: هي نسبة مالية تقيس مقدار ما يدفعه المصرف الإسلامي من أرباح في السنة نسبة إلى سعر سهمه حالياً، ويتم استخدامه لقياس التدفقات النقدية التي يحصل عليها المستثمرون مقابل كل دينار يتم استثماره في السهم.

حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

- حدود زمنية: سيتم دراسة أثر الودائع على الأداء المالي المصارف الإسلامية للفترة (2011-2018).
- حدود مكانية: شملت جميع المصارف الإسلامية الأردنية.
- حدود علمية: تتحدد بدراسة متغيرين هما الودائع المتغير المستقل والمتغير التابع الأداء المالي بأبعاده (العائد على حقوق الملكية ROE ، العائد على الأصول ROA) كما هي في أنموذج الدراسة وذلك خلال الفترة ما بين 2011 - 2018 .

الإطار النظري

المبحث الأول: الودائع

تعرف الوديعة المصرفية النقدية بأنها النقود التي يعهد بها الأفراد أو المؤسسات إلى المصرف على أن يتعهد الأخير بردها أو رد مبلغ مساو إليهم عند الطلب أو بالشروط المتفق عليها.

ودائع المصرف الإسلامي: يقبل المصرف الإسلامي الودائع على أساس أنها مضاربة تخضع للربح أو الخسارة لا على أساس أنها قرض مضمون وبفائدة مقطوعة ومحددة مسبقاً. فتحقق الأرباح ناتج عن عمليات المتاجرة والاستثمارات الأخرى التي يدخلها المصرف وتوزع بين المصرف وبين المودعين فما يحصل عليه المودع يكون ربحاً استحقه عند ظهور الأرباح في نهاية السنة المالية.

الودائع المصرفية نوعان: الودائع عينية حقيقية كأيداع أشياء معينة من ذهب أو مستندات لدى المصرف حيث توضع في خزائن حديدية بالأجرة. والودائع نقدية وهي التي نتحدث عنها. والودائع النقدية تتنوع في المصارف الإسلامية من حيث وقت استردادها

الودائع الائتمانية (الحسابات الجارية، الحسابات تحت الطلب) وهي الأموال التي تقبلها المصارف الإسلامية على أنها قروض تلتزم بردها عند الطلب، حيث يقوم المصرف الإسلامي باستثمار هذه الأموال على ضمانته، وتنقسم حسابات الودائع الائتمانية في المصارف الإسلامية إلى نوعين: الحسابات الجارية والحسابات تحت الطلب، (قحف، 2005: 70) وسيتم تناول كل نوع منهما على حدة، وكالاتي:

الحسابات الجارية: يمكن النظر إلى الحسابات الجارية على أنها الودائع التي يقدمها المودعون (أصحاب الأموال) إلى المصرف الإسلامي، ويتم السحب منها تلبيةً لاحتياجات المودعين، وتعتبر أيضاً خدمةً يقدمها المصرف الإسلامي لمودعيه لتغطية احتياجاتهم المتجددة، والوفاء بمطالبهم المالية والمصرفية المتطورة والمستمرة، إضافةً إلى صونها والمحافظة عليها. وتحتل الحسابات الجارية أهميةً كبيرةً سواء للمصرف أو لأصحابها، كما أنها تتيح للمصرف استخدامها في تمويلات قصيرة الأجل، أو مشروعات ذات طابع معين، وتمثل عنصراً هاماً من عناصر السيولة لمشروعات المصرف الاستثمارية الطارئة للأنشطة الإنتاجية أو التشغيلية، ولا تستحق هذه الحسابات أية أرباح ولا تتحمل أية خسائر، (عبدالله، طراد، 2006: 125).

الحسابات تحت الطلب: إن النوع الثاني من الودائع (الحسابات) يحمل اسم حسابات تحت الطلب، وهي تلك الودائع التي يقدمها العملاء الذين لا يستعملون الشيكات كصغار المزارعين والأُميين الذين يحتفظون في الدفتر بودائع تحت الطلب، وهذه قروض حقيقية وضمانها على مستخدميها وهو المصرف وهذه الحسابات تشبه إلى حد ما الحسابات الجارية، وتتصف هذه الحسابات بسيولتها الشديدة، حتى أنها يمكن أن تصرف في يوم الإيداع كما هو الحال في رواتب الموظفين، لذلك يتم فصل هذه الحسابات عن الحسابات الجارية في بعض المصارف، وخاصةً المصارف

الإسلامية لصغر حجمها وكون أصحابها من صغار المودعين، وكذلك فإن هذه الحسابات لا تشارك في الأرباح. (شيخ عثمان 41:2009-42).

التكليف الفقهي للودائع (الحسابات الجارية، الحسابات تحت الطلب): نصت الضوابط العامة لفتح الحسابات الجارية على أنه للمصرف استخدام الأموال المودعة في الحساب مع ضمان المصرف بدفعها عند الطلب بدون حق للعميل في الأرباح التي يحققها المصرف فمن خلال هذا النص يتضح أن هذه المعاملة هي في الحقيقة إقراض وليست وديعة، لأن حقيقة الوديعة حفظ المال بلا تصرف فيه، وأما هنا فإن المصرف يتصرف في المال بمعنى أن ملكية المال تنتقل إليه، وله استهلاكه مع التعهد برد مثله، وهو ضامن للمال إذا هلك سواء بتفريط منه أو بغير تفريط، وهذا هو القرض، وإنما سميت (وديعة)؛ لأنها بدأت بشكل ودائع وتطوّرت خلال تجارب المصارف واتساع أعمالها إلى قروض، فظلت محتقظة باسم الودائع وإن فقدت المضمون الفقهي لهذا المصطلح، يتضح بعد ذلك بأنه لا حرج في التعامل مع المصرف على هذه الصورة، فهو تعامل بين مقرض (وهو صاحب المال) ومقرض (وهو المصرف)، لكن لا يقمّ المصرف للعميل أيّة منفعة مقابل القرض، ما المنافع التي لا تقابل القرض فيجوز أن يقمّمها المصرف لعملاء الحسابات الجارية كما أوضحت الضوابط الشرعية، وذلك مثل ما كان من قبيل الأمور المعنوية، أو الخدمات المتعلقة بفتح الحساب، مثل الشيكات وبطاقات الصراف، وغرف الاستقبال والاهتمام بالعميل، وكذلك يجوز تقديم ما لا يختص بأصحاب الحسابات الجارية، وإنما يكون لهم ولغيرهم كالمواد الدعائية والإعلانية، فتكون عمليات العميل مع المصرف في وديعة الحساب الجاري تنحصر بعمليتين فقط هما الإيداع والسحب، لكن يلاحظ أن إيداع الأموال في المصارف يساعدها على استغلال الأموال في أنشطتها، وبالتالي فإن إيداع الأموال في المصارف الإسلامية أسلم من حيث أن أنشطتها أنشطة مباحة.

الودائع لأجل (حسابات الاستثمار): ودائع الاستثمار هي المبالغ التي يودعها أصحابها في المصرف لأجلٍ معين، ولا تسترد قبل انتهاء الأجل، ويعطى أصحاب تلك الودائع أرباح تزداد كلما زادت مدة الأجل. تنقسم الوديعة الاستثمارية في المصارف الإسلامية إلى قسمين، وديعة استثمارية مطلقة، ووديعة استثمارية مقيدة (مخصصة).

الوديعة الاستثمارية المطلقة: وهي الودائع لأجل يودعها العملاء لدى المصرف في حسابات خاصة بقصد الاستثمار المشترك لأجل معين ولا يجوز سحب هذه الودائع إلا في نهاية المدة المتفق عليها، ويقوم عقد الوديعة على أساس المضاربة المطلقة من قبل المصرف ونفوض أصحاب الودائع بصفتهم أرباباً للمال المصرف في الاستثمار فجميع الأوجه الجائزة شرعاً على أن تقسم الأرباح على الشيع بين المصرف وبين المودعين.

الوديعة الاستثمارية المقيدة (المخصصة): وهي ودائع استثمارية يودعها العملاء لدى المصرف في حسابات خاصة بقصد الاستثمار في مشروع معين أو لغرض معين ومحدد وفي هذه الحالة للمستثمر الغنم عليه الغرم ولا يجوز السحب من هذه الوديعة كلياً أو جزئياً إلا بعد الانتهاء من المشروع ومعرفة النتيجة فيما إذا حقق المشروع ربحاً أو خسارة بحيث يتحمل المودع الخسارة المتحققة أو توزع الأرباح حسب نسب متفق عليها. ويمكن للمستثمر أن ينسحب

من الاستثمار في المشروع المعني بعد الحصول على موافقة المصرف ليحل المصرف مكان المستثمر وفي هذه الحالة لا يستحق للمستثمر أية أرباح عن الفترة السابقة التي لم ينجز فيها محاسبة على الأرباح بين الطرفين وتكون الأرباح من حق المصرف.

التكييف الفقهي للودائع (حسابات لأجل، حسابات الاستثمار): إن من الواضح في هذا النوع من الودائع، قد أودع العميل ماله في المصرف بقصد توكيل المصرف في استثمار رأس المال، وذلك بتوظيفه عن طريقه، وهذا العمل من الناحية الفقهية يُكَيَّف على أنه (عقد مضاربة) حيث يُشكِّل العميل (المودع) صاحب المال، والمصرف المضارب، ويتبين أنه لا حرج في التعامل مع المصارف على هذا الأساس، ويبقى النظر في نوع النشاط الذي يمارس المصرف الاستثمار فيه، وأما إذا كان نشاطاً محرماً يشتمل على ربا فإنه لا يجوز الاستثمار فيه. (حسني، 1999)

ولكي يوفق المصرف الإسلامي بين استخدام ودائع الاستثمار المشترك وبين مواجهة سحبات العملاء في الوقت الذي يشاءون وحفظاً لحقوق المودعين فإنه يتم اقتطاع نسبة معينة من ودائع الاستثمار المشترك لمواجهة السحوبات ومواجهة المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويقوم البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي باستثمار 90% من ودائع الاستثمار المشترك ويخصص الباقي لمواجهة مخاطر الاستثمار وتبلغ نسبة مضاربة المصرف من الأرباح 30% أي أن العميل المستثمر للمال يحصل على 60% من الأرباح المتحققة على ودائع الاستثمار المشترك.

المبحث الثاني الأداء المالي

يوجد أهمية للأداء المالي للمؤسسات المصرفية، نتيجة لدور هذه المؤسسات في عملها كوسيط مالي يعمل على نقل الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز المالي في صورة استثمارات وتمويلات ائتمانية، بالإضافة إلى ضخامة الأموال المتعامل بها وسرعة دورانها، ولضمان استمرار هذه العملية لا بد من المحافظة على أداء مالي جيد لهذه المؤسسات المصرفية، لذلك يجب القيام بعملية قياس للأداء المالي لهذه المؤسسات وبشكل مستمر، بناءً على معايير وأسس علمية تبين الأداء المالي والنتائج الفعلية لها، ولأجل ذلك لا بد للإدارات العليا للمؤسسات المالية اتخاذ القرارات التي تساهم في استغلال جميع الموارد المتاحة من أجل تحقيق فعالية أفضل للوصول إلى الأهداف المالية المراد تحقيقها، وتسعى هذه المؤسسات لتحقيق العديد من الأهداف منها: سمعة المؤسسة، الأهداف المالية، الفعالية والكفاءة في استغلال الموارد، وتطوير عمليات اتخاذ القرارات، (المصري، 2005 م).

يعمل التحليل المالي على توفير البيانات والمؤشرات في جميع مراحل العمل المختلفة كالتخطيط والمتابعة واتخاذ القرارات، إن الغرض من التحليل المالي يختلف باختلاف الفئة المستفيدة منه، فالتحليل المالي يعمل على عرض البيانات والمؤشرات المالية من عدة زوايا بحيث تخدم من سيستفيد منها من أصحاب العلاقة، كما ويعمل على إبراز نقاط القوة والضعف والمساهمة في عمليات اتخاذ القرار بطريقة فعالة، (عشيش والكبيسي، 2010 م).

كما تستفيد معظم المنظمات من عملية التحليل المالي في رسم سياساتها المستقبلية في الائتمان والاستثمار وفي الرقابة على كفاءة الإدارات الفرعية الأخرى ذات العلاقة بوظائف المنظمات التسويقية والاستثمارية. (Josiah, and Kingoo, 2012)

لذا يتجلى اهتمام المنظمات بالتحليل المالي نظراً للاستثمارات العديدة له وأهمها: (Andrei and Robert, 1994) هناك عدة مؤشرات لتقييم الأداء المالي للمؤسسات المصرفية، ولكننا لأغراض هذه الدراسة سنركز على مؤشرين أساسيين، يمكن قياس الأداء المالي من خلال مجموعة من المؤشرات، أهمها: العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، والعديد من النسب الأخرى. وكلما كانت هذه النسب أعلى كلما كان أفضل للمصرف، حيث سيؤدي إلى جذب المستثمرين وأصحاب الأموال للاستثمار ووضع أموالهم كودائع في المصارف الإسلامية (خمقاني، 2014):

الدراسات السابقة ذات الصلة

أولاً: الدراسات باللغة العربية:

الريماوي (2014)، مخاطر وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة لدى المصارف الإسلامية الأردنية:

هدفت دراسة الريماوي إلى تحديد المخاطر التي يتعرض لها أصحاب الودائع في المصارف الإسلامية الأردنية، في ظل عدم مشاركة هؤلاء المودعين في الإدارة أو اتخاذ القرار، واحتمالية تعرضهم إلى مخاطر التعدي والتقصير، وكذلك سعت الدراسة إلى مقارنة تلك المخاطر بالمخاطر التي يتعرض لها مودعو الأموال لدى المصارف التقليدية. وتوصلت دراسة الريماوي (2014) إلى أن الحسابات لدى المصارف الإسلامية ما هي إلا رأسمال مضاربة، وتتعرض إلى مخاطر أكبر من مثيلاتها في المصارف التقليدية. وأشارت الدراسة التي تمتد بين عامي 2000-2012م إلى بعض الحقوق الواجب تحقيقها لأصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة، كالحصول على معدلات عائد أكبر تعوضهم عن المخاطرة الأعلى التي يتعرضون لها وبما أن دراسة الريماوي (2014)، تناولت جانباً من الحسابات وفق عقد المضاربة المطلقة، فإنها تثير الدراسة الحالية في المتغير المستقل الذي تناول جانب الودائع المطلقة والمقيدة وأثرها في الأداء المالي .

العدوان، (2014)، العوامل المؤثرة على حجم الودائع في المصارف الإسلامية الأردنية.

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة لحجم الودائع (حسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة، والحسابات الجارية)، العوامل الداخلية معدل الربح ونسبة حقوق الملكية، والعوامل خارجية، سعر الفائدة ومتوسط دخل . وتوصلت دراسته لوجود نمو في حجم ودائع الجارية وودائع المطلقة ، في حين كانت حسابات الاستثمار المقيدة بعكسها، نتيجة العوامل الداخلية منها والخارجية، وشملت عينة الدراسة، البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي، معتمدةً على البيانات المالية السنوية للمصرفين للفترة (1999-2012). وقد قدمت الدراسة توصيةً إلى المصارف

الإسلامية الأردنية بضرورة الاهتمام لحسابات الاستثمار المقيدة التي تراجعت في الآونة الأخيرة، وكذلك تحدثت دراسة العدوان (2014)، حول حجم الودائع، مما سمح للباحث الحصول على مرجعية تخدم أهداف دراسته في الجانب النظري وصياغة نموذج الدراسة الذي يحمل متغيراً مستقلاً متمثلاً بالودائع، وتتميز الدراسة الحالية عن سابقتها بتناولها الأداء المالي، وكذلك مدة هذه الدراسة التي امتدت ما بين (2014-2018). وكذلك تناولت في متغيرها التابع الحديث عن الودائع، بينما كانت الودائع متغيراً مستقلاً في هذه الدراسة.

سعادة والزيدانين والشاعر، (2017)، أثر توظيف الودائع الاستثمارية في ربحية المساهمين: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية.

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر توظيف الودائع الاستثمارية في ربحية مساهمي المصارف الإسلامية الأردنية للفترة (2009-2015). وقد اعتمد للمتغير المستقل (الودائع الاستثمارية) وأثره في المتغير التابع (ربحية المساهمين) مقياس بنصيب السهم العادي الواحد من الأرباح المحققة. وشملت عينة الدراسة، البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها: وجود أثر ذي دلالة لتوظيف ودائع العملاء المطلقة والمقيدة (الحسابات الاستثمارية) في نصيب السهم الواحد من الأرباح المحققة (EPS) في المصارف الإسلامية الأردنية. وقد أوصت الدراسة بضرورة اهتمام إدارات المصارف الإسلامية بصيغ التمويل والاستثمار باعتبارها بديلاً مناسباً لأدوات الإقراض التي تقوم عليها الصيرفة التقليدية. كما وقد أوصت المصارف الإسلامية العمل على إدراج الحسابات الاستثمارية (المطلقة والمقيدة) ضمن بند خاص في التقارير السنوية و موضحة كيفية توزيع أصحاب تلك الحسابات في المصرف الإسلامي. الدراسة الحالية تتشابه مع دراسة سعادة والزيدانين والشاعر (2017) في المتغير المستقل كون الودائع انعكاساً لربحية المصرف وفي حين اختلفت عنها في استخدامها لربحية المساهمين فقط كمتغير تابع الدراسة.

عمر البنوي، (2018)، أثر إجمالي ودائع العملاء على ربحية المصارف التجارية الأردنية: خلال الفترة (2000-2016)

هدف الدراسة إلى معرفة أثر إجمالي الودائع على ربحية المصارف التجارية الأردنية، وقد شملت عينة الدراسة (13) بنكاً أردنياً وخلال الفترة 2000-2016. وقد استخدم كل من ودائع العملاء متغير للمستقل، وأثرهما على كل من العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) مقياس للربحية. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود أثر سلبي ذو دلالة احصائية لودائع العملاء (الأفراد) على العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية. حيث كانت العلاقة عكسية فيما بينهما. وقد توصلت إلى توصيات للمصارف التجارية، إعطاء المزيد لجذب ودائع الشركات والمؤسسات سواء كان ذلك من خلال منافسة سعرية، و أوصت كذلك بتقديم المزيد من المحفزات لاستقطاب ودائع الأفراد بأنواعها، من خلال توسيع الخدمات وتحسينها بما ينعكس بصورة إيجابية على إجمالي ودائع

الأفراد، فإنها تثري الدراسة الحالية في عناصر المتغير المستقل الذي تناول الجانب الإجمالي للودائع وأثرها في الأداء المالي.

ثانيًا: الدراسات باللغة الإنجليزية :

Okun, (2012), The Effect of Level of Deposits on Financial Performance of Commercial Banks in Kenya

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير مستوى الودائع على الأداء المالي في البنوك التجارية بكينيا، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للدراسة ، وتم تطبيقها على 44 بنك تجاري، من الفترة 2004 - 2011، من خلال قياس أثر المستقلة وهي حجم الودائع وحجم القروض والمستحقات الأخرى على الأداء المالي لتلك البنوك باستخدام العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وتم استخدام تحليل الارتباط ونموذج الانحدار وأوصت الدراسة المصارف في كينيا بالاستثمار في جذب الودائع، وذلك لأن الودائع أساسياً في تمويل نشاطات المصرف. كما وأوصت الدراسة المصارف التجارية إلى ضرورة مراقبة الفائدة على الودائع بعناية، ولتحقق المصرف نمو في إيراداته وأرباحه، يجب أن يكون قادراً على رفع حجم الودائع بأسعار معقولة من أجل إقراض العملاء وأوصت أيضاً المصارف بتقديم المنتجات الجديدة. ومن أهم نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي لحجم الودائع على العائد على حقوق الملكية، ووجود أثر إيجابي لحجم الودائع على مؤشر العائد على الأصول. وتتشابه دراسة okun (2012) مع الدراسة الحالية في المتغير المستقل ممثلاً بالودائع وتختلف عنها في مجتمع وعينة الدراسة. وقد أثرت الدراسة الحالية في بناء أنموذج الدراسة.

.Sharifah, (2012), Deposit Insurance System an Exposition for the ISLAMIC BANKS in MALAYSIA

هدفت الدراسة إلى التحقيق في مدى تأثير الخطر الأخلاقي على زيادة مخاطر المصرف وأخذ نظام التأمين على الودائع في المصارف الإسلامية كنموذج لدراسة هذه العلاقة حيث تم اختيار ماليزيا كعينة للنظام المصرفي الإسلامي كونها من أوائل الدول العاملة بهذا النظام حول العالم، وكانت نتائج الدراسة أن كفاءة الإدارة يمكن أن يكون مقياساً بديلاً للمخاطر التشغيلية، وأن نظام التأمين على الودائع الفعال الذي يتضمن مقدمة من قسط التأمين على أساس المخاطر يمكن أن يعمل على تعزيز إدارة المخاطر الاحترازية بين المصارف الإسلامية، وكذلك الاهتمام والالتزام باللوائح الدولية مثل منظمة المحاسبة والتدقيق في المصارف الإسلامية من شأنه التغلب على مشكلة الخطر الأخلاقي ووضعها على قدم المساواة مع المخاطر التقليدية، وقد توصلت الدراسة إلى تعزيز كفاءة الإدارة، وأيضاً الالتزام باللوائح والقوانين الدولية المنظمة لعمل المصارف الإسلامية، فإنها تناولت في متغيرها الودائع، بينما كانت الودائع متغيراً مستقلاً في هذه الدراسة.

Tuyishime et al, (2015) The Effect of Attracting Deposits on the Financial Performance of Commercial Banks Bronda

هدفت الدراسة إلى تحديد آثار جذب الودائع المصرفية على الأداء المالي واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم توزيع استبانة على (27) موظفًا من العاملين في فروع بنك روندا المحدود، ومن أهم نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين جذب الودائع والأداء المالي في المصرف مقاسًا بمؤشري الربحية) العائد على الأصول ومؤشر العائد على حقوق الملكية وصافي الأرباح وصافي الأصول وحجم القروض)، ووجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء المالي في المصرف، ووجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين استراتيجيات التسويق المتبعة والأداء المالي في المصرف. بالإضافة إلى استفادة الدراسة الحالية من دراسة (Tuyishime et al (2015)، فإنها تثري الدراسة الحالية في عناصر المتغير التابع الذي تناول جانب الأداء المالي.

Mohammed T. Abusharbeh (2016) Analysis the Effect of Islamic Banks Performance on Depositor's Fund: Evidence from Indonesia

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير صندوق إيداع البنوك الإسلامية الإندونيسية. استخدمت الدراسة عينة من (11) بنكًا تجاريًا إسلاميًا و(24) وحدة أعمال إسلامية، وقد استخدم صندوق المودعين كمتغير داخلي، وبعض مكونات نموذج CAMEL مثل كفاية رأس المال وجودة الأصول والكفاءة التشغيلية والربحية والسيولة كمتغيرات خارجية. تم إنشاء نموذج الاقتصاد القياسي وتقدير المعلمات بناءً على البيانات الثانوية التي تم الحصول عليها من قاعدة البيانات المصرفية الإسلامية-بنك إندونيسيا لمدة خمس سنوات (2010-2015). خلصت نتائج البحث إلى أن نسبة كفاية رأس المال والسيولة مهمة ومترابطة إيجابيًا مع الودائع الإسلامية، في حين أن التمويل غير المنجز مهم لكنه يرتبط سلبًا بصندوق الودائع الإسلامي. من ناحية أخرى، فإن الربحية والكفاءة التشغيلية لن يكون لهما تأثير كبير على صندوق المودع. أخيرًا، وقد استفادت الدراسة الحالية من دراسة (Abusharbeh (2016)، في المتغير المستقل.

منهجية الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات وتصنيفها في وأجراء وذلك خلال الفترة ما بين 2011-2018 حول أثر الودائع على الأداء المالي للمصارف الإسلامية.

مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف الإسلامية الأردنية والمدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، وعددها ثلاثة مصارف، وهي: البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي وبنك الصفاة الإسلامي.

عينة الدراسة: قام الدراسة باختيار المسح الشامل لجميع المصارف الإسلامية الاردنية وأجريت الدراسة للفترة (2011-2018).

الإحصاء الوصفي

يعرض هذا الجزء وصفاً كمياً لمتغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة (2011-2018) عن طريق إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وأكبر قيمة وأقل قيمة لكل متغير من متغيرات الدراسة كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول (1) التحليل الوصفي للمتغيرات

المتغيرات	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة
العائد على الاصول %	24	0.9898782	0.3814244	0.2782775	1.527327
العائد على حقوق الملكية %	24	10.57731	5.683265	1.137215	17.65693
ودائع الأفراد	24	703720136.7	38643252	38643252	2683347317
ودائع الأفراد ln	24	19.77708	1.249487	17.46988	21.71033
ودائع الشركات والمؤسسات	24	7271537	8790345	82369	30538167
ودائع الشركات والمؤسسات ln	24	14.60643	1.975925	11.31896	17.23449
حجم البنك	24	2000939548	1298227488	350424020	4211617666
حجم البنك ln	24	21.17793	0.7476343	19.67465	22.16111
توزيعات الأرباح %	24	2.230529	2.521548	0	14

يتبين من الجدول (1) أن المتوسط الحسابي للمتغير التابع العائد على الأصول (0.989) وانحراف معياري (0.381) وأدنى قيمة كانت (0.2782775) تعود لبنك صفوة في عام 2012 وأعلى قيمة كانت بنك صفوة بمقدار (1.527) في عام 2011. أما المتوسط الحسابي للمتغير التابع العائد على حقوق الملكية (10.577) وانحراف معياري (5.683) وأدنى قيمة كانت (1.137) تعود لبنك صفوة في عام 2013 وأعلى قيمة كانت للبنك الإسلامي الأردني بمقدار (17.656) في عام 2013.

إن المتغير المستقل (ودائع الأفراد) جاء بوسط حسابي (703720136.7) وانحراف معياري (38643252) وأدنى قيمة كانت بمقدار (38643252) تعود لبنك صفوة 2011، وأعلى قيمة كانت للبنك الإسلامي الأردني في سنة 2012 بمقدار (2683347317). أما المتغير المستقل (ودائع الشركات والمؤسسات) بوسط حسابي قدره (7271537) وانحراف معياري (8790345) وأدنى قيمة كانت (82369) تعود للبنك العربي الإسلامي عام 2014 وأعلى قيمة كانت للبنك العربي الإسلامي عام 2011 بمقدار (30538167)، المتغير الضابط (حجم البنك)

فقد جاء بوسط حسابي (2000939548) وانحراف معياري (1298227488) وأدنى قيمة كانت لبنك صفوة بمقدار (350424020) دينار أردني عام 2012 وأعلى قيمة كانت للبنك الإسلامي الأردني في سنة 2017 بمقدار (4211617666) دينار أردني. أما المتغير الضابط (توزيعات الأرباح) فقد جاءت بوسط حسابي (2.230) وانحراف معياري (2.521) وأدنى قيمة كانت بمقدار (0) للمصارف التالية: بنك صفوة (2011-2014، 2016)، البنك العربي الإسلامي (2011-2013) وأعلى قيمة كانت للبنك العربي الإسلامي في سنة 2018 بمقدار 14%.

تحليل الارتباط بين العناصر

جدول (2) مصفوفة تحليل الارتباط بيرسون لقياس درجة العلاقة بين المتغيرات في هذه الدراسة

توزيعات الأرباح	حجم البنك	الشركات ودائع والمؤسسات	ودائع الأفراد	
			1	ودائع الأفراد
		1	0.2768	ودائع الشركات والمؤسسات
	1	0.2098	0.393	حجم البنك
1	0.479	0.1076	0.3608	توزيعات الأرباح

إن معاملات الارتباط في جدول (2) ليس لها قيمة أعلى من (0.8)، والتي يمكن أن تؤدي إلى الارتباط الخطي (Judge, Hill, Griffiths, Lutkepohl, & Lee، 1988).

من أجل التأكيد على أن النتائج خالية من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد التي تؤثر فقط على تقديرات المعامل لتلك المتغيرات الخطية تم فحص قيم عامل تضخم التباين (VIF). المتغيرات التي لها قيم عامل تضخم التباين أكثر من (5.0) تعتبر مسببة لمشكلة الارتباط الخطي المتعدد (Tu, Kellet, Klerehugh, & Gilithorpe، 2005).

جدول (3) معامل تضخم التباين

1/VIF	VIF	المتغيرات
0.689655	1.45	ودائع الأفراد
0.598802	1.67	ودائع الشركات والمؤسسات
0.709222	1.41	حجم البنك
0.89999	1.11	توزيعات الأرباح

تبين النتائج أنه لا توجد مشكلة ارتباط خطي متعدد في جميع النماذج حيث عامل تضخم التباين وجد أقل من (5.0) وبذلك يمكن استخدام الانحدار المتعدد.

تحليل الانحدار

الفرضية الرئيسية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) لودائع العملاء (الأفراد، الشركات والمؤسسات) على أداء المصارف الإسلامية الأردنية (العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية).

وينبثق عن هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الآتية:

H1-1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha=0.05$) لودائع الأفراد وودائع الشركات والمؤسسات على العائد على الأصول في المصارف الإسلامية الأردنية بوجود المتغيرات الضابطة. يجب فحص افتراضات نموذج المربعات الصغرى بحيث لا تعاني من مشاكل الارتباط الذاتي واختلاف التباين قبل اختبار الفرضية.

اختبار (Breusch-Pagan/ Cook-Weisberg) يظهر عدم وجود مشكلة اختلاف التباين لأن القيمة المعنوية بلغت (0.1154) وهي أكبر من (5%) وقيمة مربع كاي تساوي (2.48) مما يدل على قبول الفرضية العدمية التي تنص على أن التباين ثابت ولا يوجد به اختلاف.

اختبار (Wooldridge) يظهر عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي لأن القيمة المعنوية بلغت (0.0849) وهي أكبر من (5%) وقيمة (F) تساوي (10.295) مما يدل على قبول الفرضية العدمية التي تنص على أنه لا يوجد ارتباط ذاتي.

اختبار النموذج الأنسب للفرضية الرئيسية الأولى:

تم فحص النموذج الأنسب من بين المربعات الصغرى المجمعة (Pooled OLS) والتأثيرات الثابتة (Fixed Effect) والتأثيرات العشوائية (Random Effect).

مقارنة بين المربعات الصغرى المجمعة والتأثيرات الثابتة:

بناءً على اختبار (F-test) لاختيار النموذج الأنسب بين المربعات الصغرى المجمعة والتأثيرات الثابتة بلغت المعنوية (0.389) وهي أكبر من (5%) وقيمة (F) تساوي (0.996) مما يدل على رفض الفرضية البديلة التي تنص على اختيار التأثيرات الثابتة وقبول المربعات الصغرى المجمعة.

مقارنة بين المربعات الصغرى المجمعة والتأثيرات العشوائية:

لاختيار النموذج الأنسب بين المربعات الصغرى المجمعة والتأثيرات العشوائية تم استخدام اختبار (Breuch & Pagan). وكانت نتيجة مربع كاي تساوي (0.87) وقيمة (P=0.3510) وهي أكبر من (5%) مما يدل على رفض الفرضية البديلة التي تنص على اختيار التأثيرات العشوائية واختيار المربعات الصغرى المجمعة.

جدول (4) نتائج اختبار أثر الودائع على العائد على الأصول

P>t	T	Std. Err.	Coef.	العائد على الأصول
0.386	-0.89	0.1285505	-0.1139956	ودائع الأفراد
0.043	2.157	0.0277854	0.0599364	ودائع الشركات والمؤسسات
0.019	2.57	0.2243278	0.5757804	حجم البنك
0.047	-2.13	0.0254099	-0.0540287	توزيعات الأرباح
0.001	-3.73	2.600824	-9.704403	الثابت
			<0.001	p-value F
			0.6198	R ²

بناء على نتائج الجدول رقم (4) يتضح أن وداائع الشركات والمؤسسات كان لها إسهام بالتأثير على العائد على الأصول بناء على قيمة (p-value=0.043) وهي اقل من مستوى الدلالة (5%) ويتضح من قيمة المعامل والبالغة (0.059) والتي تشير بأن العلاقة بين وداائع الشركات والمؤسسات والعائد على الأصول هي علاقة طردية. لكن وداائع الأفراد فلا يوجد لها أثر دال إحصائياً على العائد على الأصول.

حجم البنك كان له إسهام بالتأثير على العائد على الأصول بناء على قيمة (p-value=0.019) وهي اقل من مستوى الدلالة (5%) ويتضح من قيمة المعامل والبالغة (0.575) والتي تشير بأن العلاقة بين حجم البنك والعائد على الأصول هي علاقة طردية. أما بالنسبة لتوزيعات الأرباح فكان لها إسهام بالتأثير على العائد على الأصول بناء على قيمة (p-value=0.047) وهي أقل من مستوى الدلالة (5%) ويتضح من قيمة المعامل والبالغة (-0.054) والتي تشير بأن العلاقة بين توزيعات الأرباح والعائد على الأصول هي علاقة عكسية.

H1-2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) لودائع الأفراد وودائع الشركات والمؤسسات على العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية الأردنية بوجود المتغيرات الضابطة.

يجب فحص افتراضات نموذج المربعات الصغرى بحيث أن لا تعاني من مشاكل الارتباط الذاتي واختلاف التباين قبل اختبار الفرضية.

اختبار (Breusch-Pagan/ Cook-Weisberg) يظهر عدم وجود مشكلة اختلاف التباين لأن القيمة المعنوية بلغت (0.905) وهي أكبر من (5%) وقيمة مربع كاي تساوي (0.01) مما يدل على قبول الفرضية العدمية التي تنص على أن التباين ثابت ولا يوجد به اختلاف.

اختبار (Wooldridge) يظهر عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي لأن القيمة المعنوية بلغت (0.0734) وهي أكبر من (5%) وقيمة (F) تساوي (12.140) مما يدل على قبول الفرضية العدمية التي تنص على أنه لا يوجد ارتباط ذاتي.

اختبار النموذج الأنسب للفرضية الرئيسية الثانية:

تم فحص النموذج الأنسب من بين المربعات الصغرى المجمعة (Pooled OLS) والتأثيرات الثابتة (Fixed Effect) والتأثيرات العشوائية (Random Effect).

مقارنة بين المربعات الصغرى المجمعة والتأثيرات الثابتة:

بناءً على اختبار (F-test) لاختبار النموذج الأنسب بين المربعات الصغرى المجمعة والتأثيرات الثابتة بلغت المعنوية (0.055) وهي أكبر من (5%) وقيمة (F) تساوي (3.438) مما يدل على رفض الفرضية البديلة التي تنص على اختيار التأثيرات الثابتة وبالتالي اختيار المربعات الصغرى المجمعة.

مقارنة بين المربعات الصغرى المجمعة والتأثيرات العشوائية:

لاختيار النموذج الأنسب بين المربعات الصغرى المجمعة والتأثيرات العشوائية تم استخدام اختبار (Breuch & Pagan). وكانت نتيجة مربع كاي تساوي (0.09) وقيمة (P=0.770) وهي أكبر من (5%) مما يدل على رفض الفرضية البديلة التي تنص على اختيار التأثيرات العشوائية وبالتالي اختيار المربعات الصغرى المجمعة.

جدول (5) نتائج اختبار أثر الودائع على العائد على حقوق الملكية

العائد على حقوق الملكية	Coef.	Std. Err.	T	P>t
ودائع الأفراد	4.300468	1.693548	2.54	0.02
ودائع الشركات والمؤسسات	2.082674	0.9704829	2.15	0.045
حجم البنك	0.2860921	0.2173134	1.32	0.204
توزيعات الأرباح	-0.6149399	0.1918305	-3.21	0.005
الثابت	-124.494	19.63475	-6.34	0
p-value F	<0.001			
R ²	0.881			

بناءً على نتائج الجدول رقم (5) يتضح أن ودائع الأفراد لها إسهام بالتأثير على العائد على حقوق الملكية بناءً على قيمة (p-value=0.02) وهي أقل من مستوى الدلالة (5%) ويتضح من قيمة المعامل والبالغة (4.30) والتي

تشير بأن العلاقة بين ودائع الأفراد والعائد على حقوق الملكية هي علاقة طردية بالإضافة إلى أن ودائع الشركات والمؤسسات كان لها إسهام بالتأثير على العائد على حقوق الملكية بناء على قيمة ($p\text{-value}=0.045$) وهي أقل من مستوى الدلالة (5%) ويتضح من قيمة المعامل والبالغة (2.082) والتي تشير بأن العلاقة بين ودائع الشركات والمؤسسات والعائد على حقوق الملكية هي علاقة طردية.

أما بالنسبة لتوزيعات الأرباح فكان لها إسهام بالتأثير على العائد على حقوق الملكية بناء على قيمة ($p\text{-value}=0.005$) وهي أقل من مستوى الدلالة (5%) ويتضح من قيمة المعامل والبالغة (-0.614) والتي تشير بأن العلاقة بين توزيعات الأرباح والعائد على حقوق الملكية هي علاقة عكسية لكن حجم البنك لم يكن له إسهام بالتأثير على العائد على حقوق الملكية بناء على قيمة ($p\text{-value}=0.204$) وهي أكبر من مستوى الدلالة (5%).

مناقشة النتائج

أظهرت نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى أن ودائع الشركات والمؤسسات كان لها إسهام بالتأثير على العائد على الأصول بناء على قيمة ($p\text{-value}=0.043$) وهي أقل من مستوى الدلالة (5%) ويتضح من قيمة المعامل والبالغة (0.059) والتي تشير بأن العلاقة بين ودائع الشركات والمؤسسات والعائد على الأصول هي علاقة طردية. لكن ودائع الأفراد فلا يوجد لها أثر دال إحصائياً على العائد على الأصول.

حجم البنك كان له إسهام بالتأثير على العائد على الأصول بناء على قيمة ($p\text{-value}=0.019$) وهي أقل من مستوى الدلالة (5%) ويتضح من قيمة المعامل والبالغة (0.575) والتي تشير بأن العلاقة بين حجم البنك والعائد على الأصول هي علاقة طردية. أما بالنسبة لتوزيعات الأرباح فكان لها إسهام بالتأثير على العائد على الأصول بناء على قيمة ($p\text{-value}=0.047$) وهي أقل من مستوى الدلالة (5%) ويتضح من قيمة المعامل والبالغة (-0.054) والتي تشير بأن العلاقة بين توزيعات الأرباح والعائد على الأصول هي علاقة عكسية.

أظهرت نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية أن ودائع الأفراد لها إسهام بالتأثير على العائد على حقوق الملكية بناء على قيمة ($p\text{-value}=0.02$) وهي أقل من مستوى الدلالة (5%) ويتضح من قيمة المعامل والبالغة (4.30) والتي تشير بأن العلاقة بين ودائع الأفراد والعائد على حقوق الملكية هي علاقة طردية بالإضافة إلى أن ودائع الشركات والمؤسسات كان لها إسهام بالتأثير على العائد على حقوق الملكية بناء على قيمة ($p\text{-value}=0.045$) وهي أقل من مستوى الدلالة (5%) ويتضح من قيمة المعامل والبالغة (2.082) والتي تشير بأن العلاقة بين ودائع الشركات والمؤسسات والعائد على حقوق الملكية هي علاقة طردية.

أما بالنسبة لتوزيعات الأرباح فكان لها إسهام بالتأثير على العائد على حقوق الملكية بناء على قيمة ($p\text{-value}=0.005$) وهي أقل من مستوى الدلالة (5%) ويتضح من قيمة المعامل والبالغة (-0.614) والتي تشير بأن العلاقة بين توزيعات الأرباح والعائد على حقوق الملكية هي علاقة عكسية لكن حجم البنك لم يكن له إسهام بالتأثير على العائد على حقوق الملكية بناء على قيمة ($p\text{-value}=0.204$) وهي أكبر من مستوى الدلالة (5%).

وقد اتفقت هذه النتائج مع دراسة البنوي، 2018 حيث أن هذه الدراسة قد توصلت إلى أدلة ونتائج حول تأثير حجم الودائع ، بحيث تظهر بعض الأدلة وجود تأثير إيجابي للودائع في حين أن البعض الآخر لا يظهر أي تأثير على الإطلاق. اتفقت نتائج الدراسة الحالية أيضاً مع (Okun (2012 حيث أن هذه الدراسة قد توصلت إلى نتائج تأثير حجم الودائع على ربحية المصارف التجارية، بحيث تظهر الأدلة وجود أثر إيجابي لإجمالي الودائع.

التوصيات

وفي ضوء نتائج الدراسة توصي الدراسة بما يلي:

1- توصي الدراسة المصارف الإسلامية بإعطاء المزيد من الاهتمام حول جذب المزيد من ودائع الشركات والمؤسسات مثل استحداث أنواع جديدة ومبتكرة من الودائع وتقديم خدمات تفضيلية على مستوى المودعين مما ينعكس إيجابياً في زيادة الأداء المالي.

2- توصي الدراسة المصارف الإسلامية الأردنية بتقديم المزيد من المحفزات لاستقطاب ودائع الأفراد والمعروفة (حسابات الاستثمارية المطلقة ومقيدة) من خلال توسيع الخدمات المتعلقة بها وتحسينها بما ينعكس بصورة إيجابية على ودائع الأفراد.

3- وتوصي الدراسة المصارف الإسلامية الأردنية بضرورة زيادة الاهتمام لمعرفة ماهي الأسباب وراء الآثار السلبية لودائع (الأفراد) على الأداء المالي ووضع الحلول المناسبة لمعالجتها لاستقطاب المزيد منها.

4- توصية للباحثين بإجراء المزيد من البحوث والدراسات حول هذا الموضوع للوقوف على الأسباب ومعالجتها، والوقوف أيضاً على العوامل التي تؤدي إلى استقطاب الودائع والذي ينعكس إيجاباً على الأداء المالي ودعمه.

المراجع باللغة العربية:

بري، خالد، (2013)، الانتشار المصرفي وأثره على استقطاب الودائع: دراسة حالة بنك التنمية التعاوني السلمي، رسالة ماجستير غير منشور، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية.

الحسيني، همام عبد الوهاب (2010) "أثر الودائع في تنشيط عملية الاستثمار المصرفي" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد.

خمقاني، ياسمين، (2014) قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مراباح، ورقلة، الجزائر.

الرشدان، أيمن (2002). محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.

سعادة، عبدالله والزيدانيين، هيام، والشاعر، باسل، (2017)، أثر توظيف الودائع الاستثمارية في ربحية المساهمين "دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية". المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد 13، العدد (2)، ص 267-290.

سمحان، حسن محمد "نظرة في واقع المصارف الإسلامية" مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد الخامس، العدد الثاني، 1997.

شاهين، علي عبدالله "مدخل محاسبي مقترح لقياس وتوزيع الأرباح في المصارف الإسلامية" مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، 2005.

صيام، وليد، خريوش، حسني (2002)، العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية الأردنية: دراسة ميدانية. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد 16، العدد 2، ص 133-150.

العدوان، ياسر، (2014)، العوامل المؤثرة على حجم الودائع في البنوك الإسلامية الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية. قسم الاقتصاد الإسلامية.

الغرابية، محمد، درادكة، ديمه، الباش، ولاء. (2015)، "أثر التنوع في محافظ القروض على عائد البنوك - دراسة حالة البنوك التجارية الأردنية". مجلة المنارة، المجلد 22، العدد 2 .

عمر البنوي، (2018) أثر إجمالي وداائع العملاء على ربحية البنوك التجارية الأردنية: رسالة ماجستير غير منشورة، جامعه عمان العربية.

ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري.

الفيروز آبادي، (2008) مجد الدين محمد بن يعقوب.

طایل، مصطفى كمال السيد، البنوك الإسلامية، المنهج والتطبيق، ط1، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، مصر.

شيخون، (2002م) محمد، المصارف الإسلامية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن .

الزبيدي، حمزة محمود، (2000م) إدارة المصارف - استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، ط1، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن.

قحف، منذر، (2005م) ضمان الودائع في المصارف الإسلامية في الأردن، بحث مقدم إلى مؤسسة ضمان الودائع في المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، الأردن.

شبير، محمد عثمان، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، ط1، دار النفائس، عمان، الأردن.

البعلي، عبد الحميد محمود، الرقابة الشرعية الفعالة في المؤسسات المالية الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

فهمي، حسين كامل، (1422هـ) المضاربة المشتركة في المؤسسة المالية الإسلامية (حسابات الاستثمار المشتركة)، بحث منشور، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، جدة، السعودية.

بابكر، أحمد عثمان، نظام حماية الودائع لدى المصارف الإسلامية، ط1، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، 2000م.

فهيم، حسين كامل، (1415هـ) الودائع المصرفية- حسابات المصارف، بحث منشور، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، والتابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، جدة، السعودية.

أبو زيد، محمد عبد المنعم، (1996م) المضاربة وتطبيقاتها العملية في المصارف الإسلامية، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، مصر.

شيخ عثمان، عمر محمد فهد، (2009م) إدارة الموجودات- المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دمشق، سورية.

الطراد، إسماعيل إبراهيم، (1424هـ) علاقة المصارف الإسلامية في الأردن بالبنك المركزي الأردني، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، بجامعة أم القرى، مكة، المملكة العربية السعودية.

الدعاس، أحمد عبدالله، (2010م) إدارة الجودة الشاملة وأثرها في تحسين الأداء المالي - دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الأردنية، بحث منشور، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية.

عشيش والكبيسي، (2010) تحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك - حسن سمير عشيش - إشراف ظافر الكبيسي، ط1، مكتبة المجتمع العربي

سعيد، بنان محمد، (2006م) تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية- دراسة حالتي البنك الإسلامي الأردني وبنك البركة الإسلامي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.

البنك المركزي الأردني، البيانات المالية للبنوك الإسلامية، متوفر على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي الأردني

<http://www.cbj.gov.jo>

التقارير السنوية للبنك صفوة الإسلامي للأعوام من (2011-2018).

التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني للأعوام من (2011-2018).

التقارير السنوية للبنك العربي الإسلامي الدولي للأعوام من (2011-2018).

المراجع باللغة الإنجليزية:

- Bordeleau, E., and Graham, C., (2010), The Impact of Liquidity on Bank Profitability, Working Paper/ Document de travail, ISSN 1701-9397.
- Okun, D., (2012), The Effect of Level of Deposits on Financial Performance of Commercial Banks in Kenya, Unpublished Master Thesis, University of Nairobi, Kenya.
- Abbas (2012) Comparing the financial performance in the Pakistani banking sector
- Ptria, N., Capraru, B., and Ihnatov, I., (2015), Determinants of Banks profitability: evidence from EU 27 banking systems. *Procedia Economics and Finance*, Vo1.20, PP. 518-524. prentice – Hall Inc., Englewood Cliffs, USA,1980.
- Rodhani, L., Ahmeti, S., and Rudhani, T., (2016), The Impact of International Factors on Bank Profitability in Kosovo: *Acta Universitatis Danubius, Economica*